الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

التقرير الاقتصادي السنوي لعام 1997

مقدمة
أولآ : الاتحاد الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي
ثانيا : أبعاد النمو على المستوي الإجمالي
ثالثا : أبعاد النمو على المستوي القطاعي
رابعـــا : قضايا اقتصادية
خامسا : توقعات الأداء الاقتصادي لعام 1998

مقدمة

لاشك أن التطورات الحادثة في العام تجعلنا نقف أمام مرحلة جديدة من العمل الاقتصادي الـــوطني فالتغيرات الاقتصادية المستمرة والمتلاحقة ، وظهور التكتلات والنظم الجديدة تحتم على دولة الإمـــارات البدء في صياغة السياسات الكفيلة بمواكبة هذا الركب مستندة على نتائج مرحلة طويلة مـــن التطـــورات الاقتصادية والاجتماعية حققت فيها الدولة الكثير من النجاحات واستطاعت أن تواجه الكثير من الصعوبات وتتغلب عليها بفضل القيادة والسياسة الحكيمة للدولة .

أن دولة الإمارات العربية المتحدة في دخولها لمرحلة جديدة من مراحل العمل الاقتصادي ، يتطلب منها مراجعة كافة القضايا المستجدة على الساحة الدولية لاسيما تلك التـــي تتعلـــق بالتجـــارة العالميـــة والعولمة وسياسات الخصخصة بحيث تواكب الأحداث الجارية في الأوساط الاقتصادية والمالية العالميـــة ، بهدف تدعيم مكانتها المرموقة التي وصلت إليها بين دول العالم وتحفزها لمزيد من العمل نحو مـــستقبل أكثر إشراقاَ .

لقد دأبت وزارة التخطيط في كل عام أن تقدم ملخصاَ عن تطور الأداء الاقتصادي للدولة وتستعرض المتغيرات الأساسية التي مرت خلال هذا العام بهدف وضع صورة متكاملة أمام المسئولين ومتخذي القرار عن طبيعة الأداء الاقتصادي للدولة خلال العام المنصرم كما يهـــدف التقريـــر إلـــى أعـــضاء المهتمـــين والباحثين صورة عن الوضع الاقتصادي للإمارات .

والتقدير الاقتصادي لعام 1997م الذي بين أيديكم هو محصلة لرصد الواقع الذي مرت بـــه الدولـــة خلال عام 1996 بإيجابياته وسلبياته ، إضافة على احتوائه لبعض القضايا الاقتصادية والإنمائيـــة لتكـــون محل مناقشة وبحث من كل القائمين والمهتمين بالعمل الاقتصادي بالدولة .

والله الموفق لخدمة وطننا الغالي .

حميد بن أحمد المعلا

وزير التخطيط

أولآ : الاتحاد الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي :

لقد تحسن الأداء الاقتصادي العام لدول مجلس التعاون في عام 1996م ، ويرجع ذلك للارتفاع الكبير في عوائد النفط في معظم الدول 0 حيث أن أسعار النفط بلغت في عام 1996م أعلى مستوى لها منذ عام 1990م ، عندما كان متوسط سعر البرميل الواحد 22.26دولاراً . فقد زاد متوسط سعر البرميل الواحد بحوالي 20.3% عما كان عليه في عام 1995م حيث أرتفع من 16.86دولا للبرميل الواحد إلى 20.29 دولاراً 0

و تشير التقديرات إلى أن هناك زيادة ملحوظة في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس معدلاً للنمو بلغ 4.9% في عام 1996م مقابل 1.1% في عام 1995م ، يمكن أن يعزى أساساً إلى النمو الإيجابي الذي شهده قطاع النفط وآثاره الإيجابية التي أحدثها بطريقة غير مباشرة على القطاعات غير النفطية . حيث ساهمت تلك الزيادات الكبيرة غير المتوقعة للعوائد النفطية بتقليص العجوزان في الموازنات الحكومية وأتاحت لحكومات دول المجلس زيادة نفقاتها بصورة كبيرة عن المستويات المخطط لها . مما أعطي دفعة كبيرة للأنشطة الاقتصادية وللنمو الاقتصادي في هذه الدول بفعل الأثر المضاعف لهذه النفقات . الأمر الذي أنعكس بدورة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي ازداد بقيمته الحقيقية بنسبة 1.8% في عام 1996م 0

لقد دأبت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أتباع سياسات نقدية محافظة ، كان من نتيجتها تحكم هذه الدول في معدل التضخم . حيث تراوحت معدلات التضخم في دول المجلس بين 3.4%في دولة الكويت و 1.2% في المملكة العربية السعودية 0 وكان لانخفاض عملات اليابان ومعظم دول أوربا دوره الكبير الذي ساعد في تقليص معدلات التضخم لاسيما المستورد منه في دول المجلس ، وذلك نظراً لارتباط عملات معظم دول المجلس باستثناء عملة دولة الكويت بالدولار الأمريكي ، الأمر الذي جعل أسعار الواردات من هذه الدول أرخص مما كانت عليه من قبل .

وفي مجال التبادل التجاري ، فقد بلغ مجموع الواردات من السلع في هذا العام 67.5مليار دولار ، وهي تمثل75% من عوائد النفط في هذه الدول . ولقد زادت الواردات في كل دول الخليج وتراوحت الزيادات بين 11% في عمان،3% في قطر.

ويرجع السبب في ذلك إلى حد ما لزيادة الإنفاق الحكومي الذي حدث عندما كانت عائدات النفط أعلى من المتوقع لها خلال النصف الثاني عام 1996م . وكان هناك عامل آخر وهو ارتفاع قيمة الدولار أمام معظم العملات الأخرى في عام1996م قد أدي بالفعل إلى تخفيض أسعار الواردات 0

وعلى الرغم من ارتفاع الواردات فقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعاً في فائض ميزانها التجاري بلغ في مجموعة 49.9 مليار دولار في عام 1996 في مقابل 37.7 مليار دولار في عام 1995م 0 ومن المتوقع أن يحدث انخفاضا في الميزان التجاري لدول مجلس التعاون خلال عام1997م وذلك لارتفاع الصادرات بنسبة أقل من ارتفاع الواردات، إذ من المتوقع أن يشهد عام 1997م ارتفاعا في الصادرات بنسبة 2% مقابل زيادة الواردات بنسبة 7% 0

تمثل البطالة بين أبناء دول الخليج ظاهرة تعاني منها بعض هذه الدول أوجبت اهتمام الحكومات بها والسعي لمعالجتها. ترجع هذه الظاهرة إلى عدة عوامل أهمها وجود العمالة الوافدة التي تقبل بأجور منخفضة إضافة إلى السياسات التي تتبعها الحكومة بعدم التوسع في القطاع الحكومي وعدم تناسب مخرجات التعليم ومؤهلات الخريجين المواطنين مع المتاح من الأعمال في سوق العمل بهذه الدول إلى جانب أحجامكم بعضهم عن مهن يحتاجها سوق العمل. وتشكل عملية توطين الوظائف هدفاً أساسياً من أهداف التنمية البشرية في هذه الدول ، حيث أحرزت بعضها تقدماً كبيراً في تحقيق هذا الهدف . ويوقف نجاح هذه العملية على تمكين مواطني هذه الدول من الحصول على نوع التعليم والمهارات الفنية التي تؤهلهم لتلبية احتياجات سوق العمل في السنوات القادمة 0

ثانيا – أبعاد النمو على المستوي الإجمالي :

واصلت القطاعات الاقتصادية بدولة الإمارات نموها مستفيدة من ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام عام 1996، مما أنعكس على أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية 0 من جهة أخري فإن استقرار المنطقة ساهم في إضفاء طابع من الثقة والاستقرار على الأوضاع الاقتصادية في الدولة .وعليه فقد شهد عام 1996إتحاذ العديد من القرارات الإقتصادية وإقرار عدد من المشاريع الإقتصادية الهامة التي يتعين تنفيذها خلال السنوات القادمة.فقد طرحت في عام 1996م العديد من الفرص الإستثمارية الكبيرة نسبيا في مختلف القطاعات كما طرحت لإكتتاب العام اسهم بعض الشركات المساهمة مما ادي الي تنشيط حركة رؤوس الاموال وجذب إستثمارات جديدة للسوق المحلية .

وفيما يلي صورة مختصرة عن بعض المتغيرات والأوضاع التي شهدتها الدولة عام 1996م :

1 ــ الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي لدولة الإمارات عام 1996م ما قيمته 174 مليار درهم بينما كان عام 1995 حوالي 157 مليار درهم بمعدل زيادة سنوي قدره 10.8% وبحساب النمو الحقيقي (بالأسعار الثابتة لعام 1990) للناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أنه بلغ 9.6 %عام 1996م مقارنة بعام 1995م إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي 159 مليار درهم عام 1996م مقارنة بعام 1995م الذي بلغ 145 مليار درهم وهذه الزيادة ترجع لارتفاع متوسط سعر برميل النفط في الأسواق العالمية ومن جهة أخري ارتفاع الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية من 109 مليار درهم عام 1995 إلى 117 مليار درهم عام 1996م 0

وعند تتبع هيكل الناتج المحلي الإجمالي قطاعياً لعام 1996م ، باستبعاد قطاع النفط يلاحظ أن قطاع الصناعات التحويلية أستحوذ على النسبة الكبرى من الناتج المحلي إذ حقق ما نسبته 15.3% وهي تعد استجابة لجهود الحكومة بالاهتمام بالصناعة ، فقد تم استكمال معظم المشاريع البتر وكيماوية الجارية بلاضافة الي إنجاز التوسيعات في المنشآت البيتروكيماوية . كما كان للقطاع الخاص دوراً كبيراً في العمل في مجال الصناعات غير البترولية كالصناعات الغذائية والهندسية ومواد البناء .

ولا يزال قطاع الخدمات الحكومية بما يمثله من خدمات تعليمية وصحية يحقق نسبة كبيرة من الناتج المحلي للدولة بلغت 15.2%وذلك استمرارا لحرص الدولة على تقديم الخدمات بنفس الكفاءة والشمولية لتعمم تلك الخدمات كافة ربوع الدولة.ويحتل قطاع التجارة وخدمات الإصلاح المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في الناتج المحلي بنسبة 14.7%وهذه النسبة تعبر عن الدور الهام الذي يلعبه القطاع في الاقتصاد الوطني ، من حيث تزويد القطاعات الأخرى بمستلزمات الإنتاج.

ويأتي قطاع العقارات وخدماته الأعمال في المرتبة التالية بنسبة 14.4%وهي تلبية لحاجة الدولة لبناء المباني الحديثة وإحلال المباني والوحدات السكنية وغير السكنية التي تم تشييدها خلال الفترات الأولي من قيام الدولة ، ويمثل قطاع التشييد والبناء ما نسبته 12.3% من إجمالي الناتج المحلي المحقق عام 1996 وهي نسبة تتماشى مع النهضة العمرانية التي تشهدها الدولة 0

2 ــ الاستثمارات الثانيـــة :

إن الوعي بأهمية الاستثمار في التنمية لدي حكومة دولة الإمارات إي إلى سعيها نحو إيجاد قاعدة اقتصادية متوازنة ، من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية ، معتمدة في ذلك على عوائد النفط من جهة وعلى العمل على تنمية الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخري .

وعلى ذلك فقد نفذت الدولة استثمارات بلغت حوالي 47.3 مليار درهم عام 1996 مقارنة بما قمته 44.7 % مليار ددرهم في عام 1995 وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص 44.7من جملة الاستثمارات عام 1996م في حين كانت نسبة مساهمة القطاع العام 24.6% والقطاع الحكومي 30.7%وتشير البيانات إلى استحواز المشروعات الإنتاجية على ما نسبته 48.8% من جملة الاستثمارات وهذه النسبة تتمشى مع سياسة الدولة في تشجيع المشروعات الإنتاجية التي لا تشكل استنزافا للثروات القومية . وفي المقابل فإن ما نسبته 41.5%من جملة الاستثمارات قد نفذت في مجال مشروعات الخدمات الإنتاجية بما تمثله من قطاعات تساعد القطاعات الإنتاجية على أداء دورها وبكفاءة ويسر كقطاعات النقل والمواصلات والمؤسسات المالية والتجارة وخدماته الإصلاح والعقارات وخدمات الأعمال .

وللمحافظة على مستوى الخدمات الاجتماعية التي تحرص الدولة على تقديمها للمواطنين والمقيمين نفذت استثمارات في القطاعات الخدمية بلغت نسبتها 9.7% من جملة الاستثمارات 0

وبالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى فقد نفذ قطاع العقارات استثمارات نسيتها 18.3%من جملة استثمارات الدولة عام 1996م ، تركز معظمها في مجال توفير الإسكان الشعبي والفيلات السكنية الخاصة بالأسر المواطنة وخاصة فئة محدودي الدخل 0 إضافة إلى المباني التجارية والصناعية والخدمية التي تتماشى مع الحركة العمرانية النشطة التي تشهدها الإمارات .

وفي ذات الوقت فقد نفذت استثمارات في قطاع النقل والتخزين والمواصلات بلغت ما نسبته 15.3%من جملة الاستثمارات المنفذه عام 1996م ، حيث شملت مشروعات مختلفة للطرق ، ومشروعات لحماية الشواطي ، وأخري لتطوير الموانيْ والمطارات بالدولة ، أضافه إلى إنشاء مؤسسة الإمارات للخدمات البريدية ، وتوسيع شبكة الاتصالات وتدعيم المقاسم ، وتحديث الأجهزة .

وبنفس النسبة 15.3% نفذ قطاع الصناعات التحويلية مشروعات استثمارية غلبت عليها المشاريع البتر وكيماوية كمصفاة الرويس ومشروع الغاز البري ، وتوسيع مصفاة أم النار ، ومشروع الأسمدة الآزوتية في الرويس ومصنع الملح والكلور ين بجزيرة أم النار . وهي مشاريع أضطلع في تنفيذها القطاع الحكومي في حين اضطلع القطاع الخاص بالاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة كالصناعات الغذائية والمواد الاستهلاكية وغيرها . ولقد حظي قطاع الصناعات الإستخراجية وخاصة مشروعات انتاج النفط بنسبة 15% من الاستثمارات المحققة في عام 1996 ويرجع هذا للمشروعات الضخمة التي تنفذها شركات البترول في التنقيب وفي تطوير الحقول النفطية وكذلك حقول الغاز الطبيعي .

3 ــ الاستهلاك النهائـــــي:

تعتبر اتجاهات نمو الاستهلاك النهائي بشقيه الحكومي والخاص من المؤشرات المهمة في قياس تطور مستويات المعيشة وعلى الرغم من تذبذب عوائد النفط خلال عام 1995م إلا أن هناك زيادة مستمرة في حجم الاستهلاك النهائي فقد ارتفع 101.8مليار درهم 1995 إلى 110.4 مليار درهم عام 1996م وهذا الارتفاع بتماشي مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة وبمتابعة بيانات الاستهلاك النهائي نلاحظ أنه في عام 1996م كان الأنفاق الاستهلاكي الحكومي يمثل 24.3% من جملة الإنفاق الاستهلاكي بينما كان في عام 1995 = 25.5% وهذا بسبب سياسة الدولة في ترشيد الاستهلاك الحكومي وبينما نلاحظ أن الإنفاق الاستهلاك العائلي (الخاص) كان يمثل في عام 1996م بـ75.7%بينما كان في عام 1995 نحو 74.5%وهذه الزيارات السنوية في الإنفاق الاستهلاكي العائلي يرجع لارتفاع مستوى التكلفة المعيشية للسكان وكذلك الزيادة في عدد السكان سنوياً .

وتشير البيانات أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد أرتفع في عام 1996 إلى 133.6 باعتبار أن سنه الأساس 1990 بينما كان في عام 1995 نحو 129.3 هذه الزيادة كانت نتيجة لارتفاع الأسعار في المجامع السلعية والخدمية فلقد أرتفع الرقم القياسي على سبيل المثال لمجموعة الطعام والشراب والتبغ من 122.1 عام 1995م إلى 126.2 عام 1996 ومجموعة الملابس والأقمشة من 127.1 عام 1995م إلى 133.5 عام 1996م ومجموعة إيجارات وملحقات السكن من 167.9عام 1995م إلى 169.4 ..... الخ .

4 ــ التجارة الخارجيـــة:

مما لاشك فيه أن للتجارة الخارجية دورها الحيوي والهام في عملية التنمية بحيث تعمل الصادرات على زيادة الدخل القومي . في حين تساهم الواردات في زيادة معدل نمو الدخل بشكل غير مباشر ، عن طريق توفير احتياجات التنمية سواء السلع الاستهلاك أو السلع الإنتاجية .

ونظراً لارتباط دولة الإمارات بالعالم الخارجي تصديراً واستيرادا فأن التجارة الخارجية تعد عنصراً مؤثراً في اقتصاد الدولة بشكل عام حيث يتضح مدى هذا الارتباط من البيانات المتاحة ، والتي تشير إلى أن نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي عام 1995 بلغت 122% ارتفعت لتصبح 123.7% عام 1996م .

كما تشير البيانات إلى أن الفائض في الميزان التجاري قد ارتفع في عام 1996وأصبح 22.5 مليار درهم مقارنة بنحو 16.8 مليار درهم عام19995م ،ويعزي ذلك لكبري حجم الصادرات المتمثل في النفط الخام في المقام الأول وبنسبة كبيرة.

فقد بلغ حجم الصادرات 119 مليار درهم عام 1996 بزيادة قدرها 15 مليار عن عام 1995 ويغلب على الصادرات النفط الخام إذ بلغت مساهمته في هيكل إجمالي الصادرات نحو45.4%.

وصادرات الغاز 6.3% والمشتقات البترولية نحو 4.9% والصادرات الأخرى 12.6% أما إعادة الصادرات فقد بلغت حوالي 30.8% من جملة الصادرات .

كما حققت الواردات السلعية زيادة في عام 1996 إذ بلغت 96.5 مليار درهم بينما كانت في عام 1995م نحو 87.3 مليار درهم ويرجع هذا التطور في حجم الواردات السلعية استجابة لتلبية احتياجات التنمية من مختلف السلع الإنتاجية وتلبية لاحتياجات القطاع الخاص (العائلي) من السلع الاستهلاكية نتيجة للتطور الواضح في مستويات المعيشة وكذلك لارتفاع الأسعار العالمية وتأتى الولايات المتحدة واليابان على رأس الدول المصدرة لدولة الإمارات بنسبة 10.8%، 10% على التوالي تليهم الصين بنسبة 8.1% فبريطانيا بنسبة 7.6% والهند بنسبة 7.2% من جملة الواردات في عام 1996م .

5 ــ الماليـــــة العامـــــة:

لازالت تقلبات أسعار النفط العالمية تؤثر على اقتصاديات البلدان المنتجة للنفط وظهر هذا جليا في حالات العجز التي تعاني منها ميزانيات الدولة النفطية بشكل عام ودول الخليج العربية بشكل خاص . والعجز المتواصل في الموازنات السنوية أخذ يحتل أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في دولة الإمارات ، وتنبع هذه الأهمية من كون الميزانية تشكل المضخة الرئيسية لتدفقات الاستثمارات في الأسواق المحلية ، مما يجعل الأنشطة الاقتصادية المتعددة تعتمد بصورة رئيسية على حجم الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاستثماري الذي يؤثر في نشاط القطاعات الاقتصادية .

لقد استطاعت الدولة المحافظة على التوازن العام في موازناتها السنوية وتقليل العجز إلى حد ما بفضل اتخاذ سياسات اقتصادية ترشيدية للإنفاق تتناسب مع طبيعة الأوضاع في الدولة من جهة وتطورات أسواق النفط العالمية من جهة أخري .

وتشير البيانات إلى أن العجز في عام 1996م أنخفض إلى حوالي 18 مليار درهم بينما كان في عام 1995 حوالي 19 مليار درهم ويرجع هذا للزيادة الحادثة في إيرادات النفط الخام عام 1996 والذي لا يزال يمثل ما نسبته 69.3% من جملة الإيرادات العامة للدولة التي بلغت في نفس السنة 53.3 مليار درهم . ومن الظواهر الإيجابية التي تشهدها الدولة زيادة الإيرادات الأخرى غير النفطية إذا ارتفعت من 11 مليار درهم عام 1995 إلى 16.3 مليار درهم عام 1996 وهذا يتماشي مع سياسات الدولة المالية التي تحرص على زيادة الإيرادات غير النفطية والتي تتمثل في إيرادات الخدمات الحكومية وعوائد الدولة من المساهمات في الشركات .

ارتفعت النفقات العامة في عام 1996 وبلغت 61.9 مليار درهم مقارنة بالنفقات العامة في عـــام 1995 التي بلغت 61.9 مليار درهم ويرجع هذا لارتفاع التحويلات الجارية والرأسمالية والأجور في عام 1996م عن العام السابق ومثلت النفقات الجارية ما نسبته 65% والنفقات الرأسمالية 35% وتعود نسبة الزيـــادة في النفقات الجارية إلى التزام الدولة بمستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية التي تقدمها مـــع تزايد نفقات الأمن والدفاع منا أن هناك نفقات على تسيير حركة الجهاز الحكومي بالدولة والتي يستهلكها الجهاز الإداري بالإضافة إلي التحويلات الجارية المتمثلة في الإعلانات والمساعدات ..الخ .

إن استمرار السياسات المالية من ترشيد للنفقات العامة ومحاولة زيادة الإيرادات غير النفطية ستكون محاولات إيجابية للاستقرار الميزانية وتقليل العجز بصورة تدريجية .

6 ــ السكان والعمالـــــــة :

إن التطورات السكانية تؤثر وتتأثر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة من هذا المنطلق تعطـــي الدولة أهمية كبيرة لقضايا السكان والقوي العاملة وتجري البحوث والدراسات في هذا المجـــال للوقـــوف على حجم ونوعية السكان القادرين على إحداث عملية التنمية بشكلها الصحيح ، وتدل البيانـــات ان عـــدد السكان قد إرتفع من 2411ألف نسمة عام 1995 إلى 2550 ألف نسمة عام 1996 بمعدل نمـــو ســـنوي قدرته 5.7% وقد مثل الذكور حوالي 1074 ألف نسمة بنسبة 66.8% والإناث 846 ألف نـــسمة بنـــسبة 33.2% ومن المتوقع أن يرتفع عدد السكان في عام 1997 ليصل 2696 ألف نسمة .

ولقد تطور حجم العمالة من 1074 ألف عامل عام 1995 إلى 1109 ألف عامل بمعدل نمـــو ســـنوي قدرة 3.2% عام 1996م ، وعند تتبع هيكل العمالة عام 1996م نجد أن قطاع التجارة وخدمات الإصـــلاح أستحوذ على ما نسبته 18.3% من جملة العمالة في نفس العام واستحوذ قطاع التشييد والبناء على مـــا نسبته 14.5% من حجم العمالة بالدولة وقطاع الخدمات الحكومية علـــى مـــا نـــسبته 12.6% وقطـــاع الصناعات التحويلية 11% من جملة العمالة .. الخ .

وفي هذا المجال وضمن سياسة توطين العمالة وحرص الدولة على زيادة أعداد المواطنين وخاصة في القطاع الخاص فالدولة بصدد إصدار إستراتيجية لتوطين الوظائف في القطاع الخاص تتضمن وضع خطـــة شاملة لكافة الجوانب المتعلقة بتأهيل المواطنين للعمل في القطاع الخاص .

كما أن لغرف التجارة والصناعة دور كبير في إعداد البرامج الهادفة إلى تمكين الكوادر المواطنة مـــن الحصول على الوظائف التي يحتاجون أليها بعد أن يتم تدريبهم عليها ولعل من المفيد الاستفادة في هـــذا المجال من تجارب الدول الخليجية والتي تعاني من انخفاض نسبة العمالة المواطنة من القـــوى البـــشرية العاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا ــ أبعاد النمو على المستوي القطاعي :

1 ــ القطاعات الإنتاجيـــــة :

هيأت دولة الإمارات الظروف المناسبة للقطاعات الإنتاجية لتزايد من إنتاجيتها وتـــساهم فـــي دفـــع عجلة الاقتصاد الوطني حيث حققت تلك القطاعات نمواً سنوياً قدرته 14.3% مـــا بـــين عـــامي 1995 ، 1996 وعند استبعاد قطاع النفط نلاحظ أنها حققت نسبة نمو سنوي قدرة 8.4%وان نسبة الناتج المحلي اللإجمالي للقطاعات الإنتاجية لإجمالي الناتج كان 55.5%عام 1996، وهذه النسبة هي انعكـــاس لجهـــود الدولة في تشجيع القطاعات وتوسعة طاقاتها الإنتاجية للاقتصاد الوطني سواء باستغلال الطاقات المتاحة بكفاءة اقتصادية أو بالتوسع في إنشاء طاقات إنتاجية جديدة فضلاً عن الاهتمام بزيادة الإنتاجيـــة . ولقـــد أتت تلك الجهود ثمارها في صورة زيادة في الناتج المحلي الإجمـــالي لقطاعـــات الزراعـــة والـــصناعة والكهرباء والتشييد .

ففي قطاع الزراعة والثروة السمكية حقق الناتج المحلي في عام 1996 معدلا للنمو قدره 12.2% عن عام 1995م وتأتي هذه النسبة من الرعاية والاهتمام الذي يشهده هذا القطاع من قيادة الدولة إضافة إلـــى الدعم الموجه له من قبل الحكومة الأمر الذي أدى إلى تطور هذا القطاع تطوراً كبيراً حيث ارتفـــع عـــدد حيازات الإنتاج النباتيْ والمساحة الكلية المزروعة وزيادة الإنتاج الحيـــواني مـــن المـــزارع الحكوميـــة والأهلية ومزارع الدواجن .

كما ارتفعت المساحة المزروعة الكلية من 76.9 ألف هكتار عام 1995 إلى 85.6 ألف هكتـــار عـــام 1996 ، ازدادت أعداد الثروة الحيوانية من 1287 ألف رأس عام 1995 إلـــى 1346 ألـــف رأس عـــام 1996م .

وبالنسبة لقطاع الكهرباء والماء فقد حقق هو الأخر نمواً سنوياً بلغ 7.3% بين عامي 1995 ، 1996 حيث شهد عام 1996 تنفيذ العديد من المشروعات الاتحادية والتي شملت كافة الإمارات لاسيما الإمـــارات الشمالية ، كمشروع رفع الجهد الكهربائي بالساحل الشرقي وتحسين شبكة توزيع الكهرباء برأس الخيمة إضافة إلى دخول مشروع الطويلة إلى الخدمة لمجابهة الطلب المتزايد والتطور الصناعي والزراعي . إلى جانب ذلك فقد ركزت الدولة على إنتاج المياه المحلاة حيث أن المخزون الجوفي أصـــبح لا يكفـــي إذ تـــم إضافة الوحدة الرابعة لتحلية المياه بمحطة الطويلة (أ) والتي تعمل بكامل طاقتها وبلغ مجموع إنتاجها من المياه 28 مليون جالون يومياً إضافة إلى افتتاح محطات تحلية في كل من رأس الخيمة والفجـــــــــيره وأم القيوين.

كما أن هناك محطات لتوليد الكهرباء في إمارة دبي كمحطة الـــسطوة للتوربينـــات الغازيـــة ومحطـــة التوربينات الغازية وتحلية المياه .

وبرز قطاع التشييد والبناء كقطاع منتج ومؤثر في كافة القطاعات الاقتصادية الأخـــرى ففـــي عـــام 1996 حقق القطاع ناتجاً محلياً قيمته14.5مليار درهم بينما كان عام1995نحو 13.6 مليار درهم . بنسبة نمو سنوي 6.4% وذلك لما شهدته القطاعات من حركة عمرانية واقتصادية وحضارية نـــشطة وواســـعة شملت كافة الإمارات أسندت إلى فعاليات هذا القطاع ممـــثلا بجهـــاز المقـــاولات بتنفيـــذ وتطـــوير هـــذه

المشروعات في شكل مدن جديدة وتجمعات عمرانية راقية وشبكات طرق وموانى ومطارات ومدارس ومباني حكومية ومستشفيات ومشروعات صناعية وزراعية وشبكات مياه وشبكات صرف صحي .

2 ــ قطاعات الخدمات الإنتاجية :

ساهمت قطاعات الخدمات الإنتاجية بما نسبته 32% من جملة الناتج المحلي الإجمالي المحقق في عام 1996 بقيمة 55.7 مليار درهم وذلك مقارنة بما كانت عليه في عام 1995 والذي قدر بنحو 51.8 مليار درهم . وقد كان لقطاعي التجارة والعقارات النصيب الأكبر إذ حققا ما نسبته 57% من الناتج المحلي في تلك المجموعة ، فقد حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح نمواً سنوياً قدره 7.3 % فيي عام 1996م وهو قطاع يقدم مستلزمات العملية الإنتاجية لكافة القطاعات الأخرى حيث يلعب القطاع الخاص الدور الأكبر في فاعليات هذا القطاع .

أما قطاع العقارات فقد حقق نمواً سنوياً في عام 1996 قدره 7.3% وهو من القطاعات التي لازالت تلعب دوراً كبيرة في حركة الاقتصاد الوطني وهو مجال اهتمام القطاع الخاص نظراً لدورة المتميز فيه .

ونظراً لما تشهده الدولة من نشاط وحركة في المجال السياحي نتيجة للدعم والتشجيع الذي تقدمه الحكومة لهذا النشاط فقد حقق قطاع المطاعم والفنادق نمواً قدره 8.5% عام 1996م . حيث شهد هذا القطاع إنشاء مناطق الجذب السياحي وتدعيم الطاقة الفندقية للسياحة الداخلية والخارجية من خلال إنشاء الاستراحات والقري السياحية والفنادق على مختلف مستوياتها .

وانعكاسا لما تشهده الدولة من حركة في أنشاء وتوسعة مستمرة في الموانى التجارية والمطارات الدولية وتحديث شبكات الطرق الحالية وبناء شبكات حديثة أخري لتغطى كافة الإمارات إضافة إلى إنشاء شبكة متكاملة من الاتصالات تعمل بأحدث الوسائل التقنية الحديثة ، أن حقق قطاع النقل والتخزين والمواصلات نمواً سنوياً قدراً 6.1% عام 1996م .

حققت المؤسسات المالية والتأمين نمواً قدرة 10.3% عام 1996م مما يدعم وضع الإمارات كمركز مالي متميز في المنطقة خلال مجموعة من البنوك وشركات التأمين الأجنبية والوطنية .

3 ــ قطاعات الخدمات الاجتماعية :

حققت قطاعات الخدمات الاجتماعية ما نسبته 12.5% من جملة الناتج المحلي الإجمالي في عام 1996 بقيمة 21.8 مليار درهم بينما كان في عام 1995م ما قيمته 20.5 مليار درهم وتتمثل هذه في الخدمات الحكومية والخدمات الشخصية والخدمات المنزلية . ولقد حرصت الدولة على استمرار المحافظة على الخدمات المؤداة للمواطنين والمقيمين في مجال التعليم والصحة وخدمات الرعاية الاجتماعية وتوفير الآمن داخلياً وخارجياً ونشر العدالة ، وان انتشار تلك الخدمات الحيوية في إرجاء الدولة إلى جانب الدور الكبير للقطاع الخاص في مجال الخدمات الشخصية والمنزلية . وهذا يعكس مستوي المعيشة الراقي الذي يعيشه الإنسان على أرض الإمارات .

رابعـــا ــ قضايا اقتصادية :

مناخ الاستثمار :

لاشك أن الفترة السابقة قد حفلت بسياسات استثمارية حققت الكثير من الإنجازات على مـــستوي دولـــة الإمارات ونقلت الدولة لمرحلة متقدمة ، فقد تولت الحكومة الجوانب الرئيسية في مجـــال إنـــشاء البنيـــة الأساسية مثل الطرق والمطارات ومحطات الكهرباء وكذلك المستشفيات والعيـــادات والمـــدارس وتـــولي القطاع العام والخاص مهمة تطوير وبناء القطاعات الاقتصادية لاسيما المشروعات الصناعية منها .

وإذا كان هدف المرحلة القادمة هو تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد وتقليل اعتماده على عائدات النفط فإن خلق المناخ المناسب للاستثمار هو الضمان لتحقيق هذا الهدف وينبغي أن يأتي في مقدمة اهتمامـــات الدولة ، فعملية الاستثمار تتطلب توافر عدد من العناصر الأساسية أهمها الطمأنينة والاستقرار السياسي ، وكذلك التشريعات المناسبة واستقرارها . وعدم تغييرها في فترات قصيرة ، بالإضافة إلى توفر الربحيـــة المناسبة التي يمكن استكمالها بمختلف أنواع الحوافز ، يضاف إلى ذلك توفر السوق والمؤسسات الماليـــة ونظم الاتصالات والخدمات المناسبة ، كما ينبغي التأكيد على تشجيع الاســـتثمارات الأجنبيـــة لمـــشاركة المستثمرين المحليين بهدف الاستفادة من التقنية العالمية المتطورة وقد بذلت الدولة جهوداً عدة في سبيل خلق المناخ المناسب لجذب الاستثمارات والتي يمكن إيجازها كالتالي :

- الاستقرار السياسي والأمني الذي تمتاز به دولة الإمارات .
- أن المناخ المناسب للاستثمار من خلال توافر أرضية قانونية وتشريعية تتسم بالوضوح وتخلـــو من التعقيد وتتميز بالاستقرار .
- التنمية المتكاملة والمتوازنة غي جميع المجالات والتسهيلات التي تتمتع بها الدولـــة وتحـــرص على تطويرها وتحديثها.
- وجود المناطق الحرة لجذب الاستثارات الأجنبية بأشكالها المختلفة .

توطيـــــن العمالـــــة:

تهدف التنمية البشرية أساساً إلى بناء المواطن المنتج ، فهو المحور الأساسي لجهود التنميـــة فـــي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وقد سعت الحكومة لتحقيق هذا الهدف من خـــلال صـــياغة النظم التعليمية والتدريبية في الدولة والتي شهدت توسعاً إيجابياً مطرداً علـــى مـــدى الـــسنوات الـــسابقة لمواكبة التطورات المتلاحقة والسريعة .

وتشير التجارب العملية إلى أن نتائج جهود التنمية البشرية عادة ما يتطلب ظهورها وقتاً أطول نسبياً من النتائج المناظرة في مجالات التنمية الأخرى ، ونظراً لحاجة الدولة في بداية عمرها إلى العديـــد مـــن الأيدي العاملة لتساهم في عملية البناء ولكون دولة الإمارات من الدول ذات القلة في الكثافة السكانية فقد استدعت الضرورة استقدام أعداد كبيرة من العمالة غير المواطنة لتغطية النقص في حجم العمالة المواطنة لتلبية متطلبات التنمية ، وخلال مراحل التنمية المتعاقبة بدأ الاتجاه إلى إيجاد نوع من التوازن بين القوي

العاملة المواطنة وغير المواطنة لاسيما وأن القوي العاملة المواطنة التي انشغلت خلال فترات التنمية الأولي في التعليم والتدريب بدأت في التواجد في سوق العمل .

وقد ثبت من تجارب الفترات السابقة حقيقة أن هناك نقصاً في أعداد الخريجين المواطنين لسد احتياجات التنمية الحالية والمستقبلية إضافة إلى عدم تناسب مخرجات التعليم مع متطلبات التنمية وسوق العمل إذ يلاحظ أن خريجي التخصصات النظرية شكلوا ما نسبته 65% من إجمالي الخريجين مقابل ما نسبته 35% من خريجي التخصصات العلمية حسب بيانات 1995 / 1996م .

كما توضح البيانات أن نسبة القوى العاملة المواطنة إلى إجمالي القوي العاملة بدولة الإمارات في عام 1995 كانت 9.2% ، في حين تشير التقديرات إلى أن هذه النسبة من المتوقع أن ترتفع إلى 12.7% في عام 2015 إي أن نسبة القوى العاملة المواطنة إلى الوافدة في عام 1995 كانت تقريباً 1 إلى 9 وبعد عقدين من الزمن سوف تتحسن قليلا لتصبح 1 إلى 7 .

تشير بيانات القوي العاملة قطاعياً إلى أنه في عام 1995 كانت نسبة المشتغلين المواطنين في استخراج النفط والغاز الطبيعي إلي المشتغلين من غير المواطنين في نفس النشاط 1 : 9 أما في مجال النشاط المالي فكانت نسبة المشتغلين المواطنين إلي غير المواطنين في عام 1995 7:1 وبالنسبة لقطاع التعليم والذي يعد من القطاعات الرائدة في استيعاب العمالة المواطنة فتشير البيانات إلى أنه في عام 1995م كانت نسبة المشتغلين المواطنين إلى غير المواطنين 1 :3 ومن الحقائق التي تشير إليها البيانات كذلك أنن نسبة المواطنين المشتغلين في القطاع الخاص كانت 1 : 99 في عام 1995 . هذه الحقيقة تتطلب الوقوف عندها والتفكير في الإجراءات المطلوب اتخاذها لتشجيع المواطنين للعمل بالقطاع الخاص .

ونظراً لأن القوي العاملة المواطنة تبلغ حوالي عشر القوي العاملة الإجمالية بدولة الإمارات فإن التوطين من حيث الحجم لا يمكن أن يتم إلا بصورة تدريجية ومن خلال خطوات علمية مدروسة وفقاً لتخطيط محكم .

إن التحدي الذي يواجه دولة الإمارات يتمثل في تصميم نظام للتوظيف والاختيار والتدريب والتعيين للمواطنين بحيث يقلل الطلب على العمالة الوافدة بصورة تدريجية دون التضحية بالكفاءة ا؟لإنتاجية أوبما يؤثر سلباً على دوران عجلة التنمية ولا يمكن لهذا الأمر أن يتحقق إلا بوضع واستخدام الخطط وتنفيذها بدقة وربط هذه البرامج بالقطاعات الإنتاجية وذلك حتى يطمئن القطاع الخاص لمستويات الكفاءات الوطنية ويفتح أبوابه أمامها لتأخذ مكانها الطبيعي في سوق العمل .

ويمكن بإيجاز الاسترشاد بثلاث مبادئ أساسية لسياسة القوى العاملة .

1 ــ التخصصات العلمية :

في اتجاه تحقيق المزيد من التوافق بين حاجة سوق العمل وبين الهيكل المهني للعمالة المواطنة يجب تحقيق التوازن بين مختلف التخصصات العلمية والأدبية ، وذلك من خلال تشجيع الطلاب على الالتحاق بالتخصصات العلمية مثل الطب وطب الأسنان والعلوم الطبية المساعدة والتخصصات الهندسية وعلوم الكمبيوتر والإلكترونيات والفيزياء والكيمياء .

2 ــ التعليم الفني والتدريب المهنـــــي :

في سبيل تعزيز التعليم الفني والتدريب المهني يجب أن يتم إدخال تحسينات كمية وكيفية علـــى نظـــم التعليم الفني والتدريب المهني وبما يشجع المزيد من الطلبة على الالتحاق ببرامج تلك النظم على أن يـــتم إنشاء عدد من المعاهد الفنية والمهنية لاستيعاب عدد أكبر من خريجي المرحلة المتوسطة مع إيجاد منافذ لاستكمال دراسة المتفوقين منهم في كليات التقنية التي سيتم زيادة أعدادها .

3 ــ التدريب قبل الخدمة وأثنائها :

يجب أن يتم تدريب أو إعادة تأهيل الخريجين الذين لا تتناسب مـــؤهلاتهم وفـــرص العمـــل المتاحـــة بإعطائهم دورات متخصصة مكثفة بإشراف وزارة العمل والشئون الاجتماعية والتنسيق مع كل من الغرف التجارية والجامعات وبعض المؤسسات الكبيرة .

خامسا ــ توقعات الأداء الاقتصادي لعام 1998 :

أن استقراء آفاق النمو الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1998م ، يتطلب فـــي المقـــام الأول عد إغفال الاعتبارات الدولية والأوضاع الإقليمية المحيطة إضافة إلى أخـــذ المعطيـــات والقـــرارات المحلية في الحسبان إن هذان الأمران سيكون لهما تأثيرهما الكبير سواء على معدل النمو الاقتصادي الذي سيحققنه الاقتصاد في العام القادم أو على نتائج العمل الوطني بشكل عام .

فبالنسبة للعامل الأول والذي يعد متغيراً خارجياً ، فإن التطورات التي ستحدث في الأوضاع النفطيـــة العالمية ، إضافة إلى التطورات الأمنية في الشرق الأوسط لاسيما تطور عملية الـــسلام ومـــدى الالتـــزام باتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية سينعكس بدوره سلباً أو إيجابياً علـــى معـــدلات النمـــو المحلية . أما العامل الأخر والذي يعد متغيراً داخلياً ، القرارات الاستثمارية سواء للحكومـــة الاتحاديـــة أو المحلية هي الأخرى ستترك أثرها على معدل النمو المحلي لا سيما عند معرفة مدي ارتباط انتعاش السوق المحلي بمستوي الإنفاق الحكومي إذ أن هناك علاقة طردية بين كلا العاملين .

عند تتبع العامل الأول يلاحظ أن مدي إمكانية عودة العراق إلى السوق النفطية وإلغـــاء العقوبـــات المفروضة عليه ، إلى جانب دور البلدان النفطية خارج الأوبك سيكون له تأثيره على اقتصاد الإمارات كما أن الوضع الأمني للمنطقة هو الأخر عامل أساسي في إنعاش النمو الاقتصادي للمنطقة والـــذي ســـينعكس بدوره على اقتصاد الإمارات .

إن بوادر السوق النفطية لا سيما بعد مؤتمر جاكرتا الأخير والذي اتفقت فيه دول الأوبك على رفـــع سقف إنتاجها والانعكاس الفوري لذلك القرار على أسعار النفط الخام والذي تمثل في انخفاض الأســـعار ، بالإضافة إلى تجديد اتفاق النفط مقابل الغذاء بين العراق والأمم المتحدة كل هذه المعطيات تـــشير إلـــى أن عام 1998 سيكون على عكس عام 1996م آلا أنه يمكن القول أن الطلب على النفط سيحافظ على ارتفاع مما سيشكل استيعابا للكمية المطروحة من قبل أوبك الأمر الذي سيدعم أسعار النفط لاسيما فـــي الربـــع الثاني من العام الجديد إضافة إلي توقع تراجع إنتاج النفط من الدول خارج منظمة الأوبك .

وبالنسبة للعامل الثاني والمتمثل في أثر الإنفاق الحكومي على انتعاش الاقتصاد الوطني ، فأن استمرار حكومتي إبوظبي ودبي في اتفاقها المتمثل في تحديث مرافق بناها التحتية لاسيما الطرق ، حيث أعلنت حكومة إبوظبي ببناء جسر ثالث يربط جزيرة أبو ظبي باليابسة إلى جانب تعمير إحدى الجزر القريبة لجزيرة أبو ظبي وربطها بجسر مع مدينة أبو ظبي لتصبح منطقة سكنية .

كما أن قرار حكومة دبي بالاستمرار في مشاريع التطوير التي بدأتها إلى جانب مشاريع الحكومة الاتحادية كل ذلك سيكون له انعكاس على استمرار معدل النمو الذي تشهده الدولة .

وعلي ذلك فمن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.9% عن عام 1997 ، وباستبعاد قطاع النفط فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي متوقع أن ينمو بنسبة 3.4% في عام 1998م .

كما أنه من المتوقع أن يقل العجز في الميزانية العامة بنسبة 5% مع توقع استقرار عوائد النفط الخام على المستوي الذي كانت عليه في عام 1997م ، ونظراً لتوجهاته الحكومة إلى تحديث وصيانة بنيتها التحتية ومرافقها العامة والاتجاهات نحو إقامة مشاريع استثمارية ذات كثافة رأسمالية لاسيما في المجالات الصناعية ، فإنه من المتوقع أن يرتفع حجم الاستثمار في عام 1998 بنسبة 3.5% عن عام 1997م .

كما أنه المتوقع أن يحقق الميزان التجاري فائضاً بنسبة 20% نظراً لتوقع ارتفاع حجم الصادرات السلعية بنسبة أعلى من ارتفاع حجم الواردات السلعية إذ يقدر أن ترتفع الصادرات السلعية بنسبة6.9% في حين يقدر أن تنمو الواردات السلعية بنسبة 3.7% في عام 1998م .

وعلى صعيد العمل المؤسسي فإنه من المتوقع أن يصدر قرار بإنشاء سوق الأوراق المالية في عام1998 م وهو ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الوعي الاستثماري والادخاري لدي أفراد المجتمع كما أنه يساهم في تقييم فرص الاستثمار أمام المستثمرين كما يعمل على تجميع المدخرات الصغيرة وكذلك استقطاب المدخرات الموجودة بالخارج ومن العوامل التي ستساهم في إنجاح إنشاء سوق للأوراق المالية تعدد الشركات المساهمة في الإمارات وكبر حجم رؤوس أموالها وهو ما يمكن أن يكون بداية طيبة لإنشاء السوق .

TABLE (1) جدول

UNITED ARAB EMIRATES ECONOMIC VARIABLS المتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(Million Dirhams) (مليون درهم)

ECONOMIC VARIABLES	1997* *	1996**	1995*	1994*	المتغيرات الاقتصادية
-- Population (000)	2696	2550	2411	2280	ـ السكان (ألف نسمة)
-- Workers (000)	1131.1	1108.8	1074.4	1010.6	ـ المشتغلون (ألف مشتغل)
-- Gross Domestic Product	176278	174200	156902	141909	ـ الناتج المحلي الإجمالي
- G.D.P. (Exc. Oil Sector)	122751	117300	108953	97351	ـ الناتج المحلي الإجمالي (عدا قطاع النفط الخام)
- G. D .P . (At Constant 1995 Prices)	160200	159006	145285	134368	ـ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابته لسنة 1990)
- Gross National PRODUCT	185278	182013	163244	143782	ـ الناتج القومي الاجمالي
- Net National Income	160378	157891	140660	122936	ـ الدخل القومي
- Disposable Income	159678	157246	140060	121871	(ـ الدخل القومي الممكن التصرف فيه (المتاح
- National Saving	44459	46831	38907	30518	ـ الإدخار القومي
- Final Consumption Expenditure:	115219	110415	101153	91353	ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Final Consumption	27209	26780	25850	24350	ـ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	88010	83635	75303	67003	ـ الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي
- Gross Fixed Capital Formation	45094	47300	44693	41081	ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت :
- G.F.C.F. Government Sector	14010	14534	14033	14265	م ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت للحكومة .
- G.F.C.F. Public Sector	10800	11626	10419	9947	م ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام.
- G.F.C.F. Private Sector	21284	21140	20241	16869	م ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص .
- Total Imports	91600	96519	87288	83606	ـ إجمالي الواردات السلعية
- Total Exports	114060	119047	104124	96924	ـ إجمالي الصادرات السلعية
- Surplus Of Merchandise Trade	22460	22528	16836	13318	ـ الفائض في الميزان التجاري
- Imports (Exc. Re-Exports)	56800	59819	54228	52906	ـ صافي الواردات (عدا إعادة التصدير)
- Current Surplus of Balance of Payment	22040	21563	14836	8433	ـ الفائض الجاري لميزان المدفوعات
- Wages And Salaries	44600	43186	41207	38704	ـ حجم الأجور (تعويضات المشتغلين)
- General Consumer Price Index Number (1990=100)	137.3	133.6	129.3	124.0	ـ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (1990 = 100)

*Adjusted Data * معدلة

** Pretiminary Data ** بيانات أولية

* Ministry Of Planning

TABLE (2) جدول

U.A.E ECONOMIC INDICATORS

المؤشرات الإقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(Thousand Dirhams)

(الف درهم)

ECONOMIC INDICATORS	1997		1996		1995		1994		المؤشرات الاقتصادية
	Th.$	Th.Dh.	Th.$	Th.Dh	Th.$	Th.Dh	Th.$	Th.Dh	
Per Capita : -									**حصة الفرد من :**
- Gross Domestic Product	17.8	65.4	18.6	68.3	17.7	65.1	16.9	62.2	ـ الناتج المحلي الإجمالي
- G. D .P . (At Constant 1995 Prices)	16.3	59.7	17.0	62.3	16.4	60.3	16.0	58.9	ـ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابته لسنة 1990)
- Gross National Product	18.7	68.7	19.4	71.4	18.4	67.7	17.2	63.1	ـ الناتج القومي الاجمالي
- National Income	16.2	59.5	16.9	61.9	15.9	58.3	14.7	53.9	ـ الدخل القومي
- Disposable Income	16.1	59.2	16.8	61.7	15.8	58.1	14.6	53.5	ـ الدخل القومي (المتاح)
- Final Consumption Expenditure:	11.6	42.7	11.8	43.3	11.4	42.0	10.9	40.1	ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Final Consumption	2.7	10.1	2.9	10.5	2.9	10.7	2.9	10.7	ـ الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	8.9	32.6	8.9	32.8	8.5	31.3	8.0	29.4	ـ الاستهلاكي الخاص النهائي
- National Saving	4.5	16.5	5.0	18.4	4.4	16.1	3.7	13.4	ـ الإدخار القومي
- Gross Fixed Capital Formation	4.5	16.7	5.0	18.5	5.0	18.5	4.9	18.0	ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت
- Total Imports	9.3	34.0	10.3	37.9	9.9	36.20	10.0	36.7	ـ الواردات السلعية
- Total Imports (Exc. Re-Exports)	5.7	21.0	6.4	23.5	6.1	22.5	6.3	23.2	ـ الواردات السلعية (عدا اعادة التصدير)
- Total Exports	11.5	42.3	12.7	46.7	11.8	43.20	11.6	42.5	ـ الصادرات السلعية
* General Average of Wages	9.6	35.2	9.5	34.9	9.3	34.2	9.3	34.0	* المتوسط العام للأجر
* General Average of Labour Productivity	25.4	93.1	27.8	91.0	23.7	87.0	23.2	85.1	* المتوسط العام لأنتاجية العامل

* Preliminary

* أولية

TABLE (3) جدول

GROSS DOMESTIC PRODUCT Product AT FactorCost BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الإجمالي بقمة تكلفة عوامل الإنتاج حسب القطاعات الاقتصادية

(Million Dirhams / At Current Prices)

(مليون درهم / بالأسعار الجارية)

SECTORS	1997	1996	1995	1994	1993	القطاعـــــات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	5203	5052	4501	4158	112508	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :					3156	-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	53527	56900	47949	44558	47730	*النفط الخام
B - Others	600	577	563	421	47341	* أخـــــرى
-Manufacturing	19708	17975	16345	14342	389	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	3660	3467	3231	3010	11140	-الكهرباء والغاز والمياه
-Construction	14000	14491	13614	12411	2769	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	18440	17269	16088	15173	12200	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	2584	2396	2208	2098	13776	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	11650	11184	10537	8564	1957	-النقل والتخزين والاتصالات
- Financial Institutions And Insurance	10320	9750	8836	7672	7923	- المؤسسات المالية والتأمين
-Real Estate and Business Services	16350	16861	15712	12977	10210	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	2908	2769	2531	2382	1647	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
Less :Imputed Bank Services	3600	3562	3144	2901	6627	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
- Government Services	19580	17788	16708	15914	15588	- الخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	1348	1283	1223	1130	895	-الخدمات المنزلية
TOTAL	176278	174200	156902	141909	133206	المجموع
TOTAL OF NON OIL SECTORS	122751	117300	108953	97351	85865	مجموع القطاعات عدا النفط الخام

* Preliminary

*Est.

* أولية

TABLE (4) جدول

GROSS DOMESTIC PRODUCT AT FACTOR COST BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الاجمالي بقيمة تكلفة عوامل الإنتاج حسب القطاعات الاقتصادية

(Million Dirhams/ At Constant 1995 Prices)

(مليون درهم / بالاسعار الثابتة لسنة0 199)

SECTORS	1996	1995	1994	القطاعات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	4790	4287	3979	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :				-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	52800	45660	43416	*النفط الخام
B - Others	517	509	386	* أخـــــرى
-Manufacturing	17110	15582	13742	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	2350	2222	2555	-الكهرباء والغاز والمياه
-Construction	13050	12354	11418	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	15555	14925	14260	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	2150	2026	1950	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	9888	9459	7886	-النقل والتخزين والاتصالات
- Financial Institutions And Insurance	9100	8375	7342	- المؤسسات المالية والتأمين
-Real Estate and Business Services	14961	13782	11884	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	2531	2333	2222	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
Less :Imputed Bank Services	3570	3150	2909	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
-Government Services	16624	15807	15200	- الخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	1150	1112	1037	-الخدمات المنزلية
TOTAL	159006	145283	134368	المجموع
TOTAL OF NON OIL SECTORS	106206	99623	90952	مجموع القطاعات عدا النفط الخام

*Preliminary

*Ministry Of Planning

* أولية

*وزارة التخطيط

TABLE (5) جدول

GROSS DOMESTIC PRODUCT BY EXPENDITURE SECTORS

الناتج المحلي الإجمالي حسب أقسام الإنفاق الرئيسية

(Milion Dirhams) (مليون درهم)

EXPENDITURE	1997	1996	1995	1994	الإنفـــــاق
- Final Consumption Expenditure :	115219	110415	101153	91353	* الإنفاق الإستهلاكي النهائي :
– Government Expenditure	27209	26780	25850	24350	ـ الإنفاق الإستهلاكي الحكومي
– Private Expenditure	88010	83635	75303	67003	ـ لإنفاق الإستهلاكي الخاص
- Gross Fixed Capital Formation :	45094	47300	44693	41081	* إجمالي تكوين رأس المال الثابت :
- Increase In Stocks :	2225	2090	1962	1850	* االزيادة في المخزون السلعي
- Exports Of Goods And Services :	119280	123897	108374	100754	* الصادرات من السلع والخدمات:
Less : Imports Of Goods And Services :	104790	109089	99038	94556	* ناقصا : الواردات من السلع والخدمات :
Indirect Taxes (Net)	(-)750	(-) 413	(-) 242	1427	* صافي الضرائب غير المباشرة
G . D . P . At Basic Prices	176278	174200	156902	141909	الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تكلفة عوامل الإنتاج

*Preliminary * أولية

TABLE (6) جدول

G.D.P. Atfactor Cost By Emirates

الناتج المحلي الاجمالي بقيمة عوامل الانتاج حسب الامارت

(Mn. Dh.) (مليون درهم)

EMIRATES	1997	1996	1995	1994	الامارات
ABU DHABI	104326	103746	90593	83246	ابوظبي
DUBAI	45527	44584	41250	36811	دبي
SHARJAH	15735	15398	15076	12688	الشارقة
AJMAN	2741	2668	2526	2295	عجمان
UMM AL-QUWIN	999	981	917	833	ام القيوين
RAS AL-KHAIMAH	4590	4517	4313	3979	راس الخيمة
FUJEIRAH	2360	2306	2227	2057	الفجيرة
TOTAL	176278	174200	156902	141909	المجموع

*Preliminary

* أولية

TABLE (7) جـــدول

G.D.P AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SETORS AND BY EMIRATES 1999 الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تكلفة عوامل الإنتاج حسب القطاعات الاقتصادية و الإمارات لسنة 1997

(Milion Dirhams) (مليون درهم)

SECTORS	الفجيرة Fujeirah	رأس الخيمة Ras Al Khaimah	أم القيوين Umm Al Quwain	عجمان Ajman	الشارقة Sharjah	دبي Dubai	أبوظبي Abu Dhabi	جملة الدولة TOTAL	القطاعات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	291	587	111	77	654	286	3046	5052	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :									-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	0	125	0	0	1422	7600	47753	56900	*النفط الخام
B - Others	46	239	23	30	66	69	104	577	* أخـــــرى
-Manufacturing	140	348	95	703	2156	5014	9519	17975	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	95	202	55	98	446	862	1709	3467	-الكهرباء والغاز والمياه
-Construction	141	345	114	291	1320	3680	8600	14491	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	394	635	162	377	2116	7526	6059	17269	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	41	44	15	30	269	1221	776	2396	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	356	432	69	244	1089	4974	4020	11184	-النقل والتخزين والاتصالات
- Financial Institutions And Insurance	132	220	75	82	1354	3782	4105	9750	- المؤسسات المالية والتأمين
-Real Estate and Business Services	241	431	91	346	2556	4840	8356	16861	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	47	98	20	122	275	898	1309	2769	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
Less :Imputed Bank Services	61	109	29	31	528	1255	1549	3562	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
- Producers Of Government Services	403	844	162	247	1995	4733	9404	17788	- الخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	40	76	18	52	208	354	535	1283	-الخدمات المنزلية
TOTAL	2306	4517	981	2668	15398	44584	103746	174200	المجموع
EMIRATES SHARE %	1.3	2.6	0.6	1.5	8.9	25.5	59.6	100.0	مساهمة الإمارات %

*Preliminary * أولية

Table (8) جدول

GROSS FIXED CAPITAL FORMATION BY ECONOMIC SECTORS

اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب القطاعات الأقتصادية

(Million Diehams)

(مليون درهم)

SECTORS	1997	1996	1995	1994	القطاعات
- Agriculture , Live stock Fishing	999	990	831	985	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :					- الصناعات الإستخراجية :
A - Crude Oil	6750	7075	6811	6770	*النفط الخام
B - Others	200	195	188	177	* أخـــــرى
- Manufacturing Industries	7700	7215	5973	5327	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	5000	5227	5200	5420	- الكهرباء والماء
- Constraction	2350	2400	2215	2046	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	1620	1559	1498	1413	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	2000	1972	1826	1628	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	7230	7229	6882	5871	- النقل والتخزين والإتصالات
- Financial Institutions And Insurance	175	169	159	114	- المؤسسات المالية والتأمين
- Real Estate and business Services	6985	8680	8597	6931	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	335	300	281	238	- ا لخدمات الإجتماعية والشخصية
- Government Services	3750	4289	4232	7161	- الخدمات الحكومية
TOTAL	45094	47300	44693	41081	المجموع

*Preliminary

** Est.

* أولية

TABLE(9) جدول

WORKERS BY ECONOMIC SECTORS *

(Worker)

المشتغلون حسب القطاعات الأقتصادية *

(مشتغل)

SECTORS	1997	1996	1995	1994	القطاعات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	86738	85038	80604	72495	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :					-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	9950	9776	9400	9167	*النفط الخام
B - Others	3452	3353	3209	2900	* أخـــــرى
-Manufacturing	126300	122420	118800	114000	-الصناعات التحويلية
-Electricity,Gas and Water	25130	24451	23407	22292	-الكهرباء والغاز والمياه
-Construction	157100	161110	154300	143250	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	207860	202620	197570	183075	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels	40940	38810	36720	33220	-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	95285	94906	93615	85827	-النقل والتخزين والاتصالات
- Financial Institutions And Insurance	18377	18017	17392	16858	- المؤسسات المالية والتأمين
-Real Estate and Business Services	30750	31745	29210	26852	-العقارات وخدمات الاعمال
-Social and Personal Services	59850	57300	55920	52500	-الخدمات الاجتماعية والشخصية
- Producers Of Government Services	145380	140087	135522	131105	- منتجوالخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	124000	119118	118734	117054	-الخدمات المنزلية
TOTAL	1131112	1108751	1074403	1010625	المجموع

*Preliminary

* أولية

التصنيف في القطاعات تم على اساس نشاط المشتغلين
ولا يتضمن عدد الزائرين للدولة .

TABLE (10) جدول

CONSUMER PRICES INDEX NUMBERS

الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

(1990 = 100)

(100 = 1990)

Major Expenditure Groups	1997	1996	1995	1994	مجموعات الأنفاق الرئيسية
General Index Number	137.3	133.6	129.3	124.0	الرقم القياسي العام
-Food,Beverages & Tobacco	134.6	126.3	122.2	116.3	ـ الطعام والشراب والتبغ
-Clothing &Foot Wear	139.2	134.8	128.4	125.9	ـ الملابس وملبوسات القدم
-House Rent &Related House Items	121.5	137.1	135.8	130.5	ـ الأيجارات وملحقات السكن
-Furniture & Related Items	143.7	130.1	125.8	120.0	ـ الأثاث والتأثيث
-Medical Care & Health Services	145.4	127.4	122.0	117.4	ـالعناية الطبية والخدمات الصحية
-Transport & Communication	139.4	126.7	120.2	116.4	ـ النقل والأتصالات
-Recreational , Education & Cultural Services	151.9	138.7	133.7	127.3	ـ خدمات الترفيه و التعليم والثقافة
-Other Goods & Services	148.2	136.6	123.8	115.2	ـ سلع و خدمات اخرى

*Preliminary

* أولية

Ministry Of Planning

وزارة التخطيط امارت ابوظبي (1997)

الاوزان الترجيحية حسب نتائج بحث ميزانية الاسرة .

جدول (11) TABLE

PUBLIC FINANCE

المالیـــــة العامـــــة

TOTAL PUBLIC REVENUE AND EXPENDITURE

إجمالي الإيرادات والنفقات العامة

(Million Dirhams)

(مليون درهم)

ITEMS	1996	1995	1994	البيـــــان
- Crude Oil Revenue	37000	31841	29499	ـ عوائد النفط
- Other Revenue	16313	11064	9018	ـ ايرادات اخرى
TOTAL PUBLIC Revenue	53313	42905	38517	اجمالي الإيرادات العامة
Total Public Expenditure	71421	61954	55874	إجمالي النفقات العامة
FINAL DIFICIT	18108	19049	17357	العجز النهائي

*Preliminary

* أولية

جدول (12) TABLE

بعض المؤشـــــرات الإقتصـــادية الأساسية فـــي دول مـــجـــلس التعـــاون الخليجي

BASIC ECONOMIC INDICATORS

IN A.G.C.C. FOR YEAR 1996

لسنـــــة 1996

INDICATORS	دولـة الكويت Kuwait	سلطنـة عمان Oman	دولـة قطر Qatar	المملكة العربية السعودية K. S . A	دولـة البحرين Bahrain	الإمارات العربية المتحدة U.A.E	المؤشـــــــــــرات
- Population (Thousands)	1765	2196	660	18770	600	2550	ـ عدد السـكان (ألف نسمة)
- Average Population Growth (%)	4.4	2.8	5.5	2.6	3.7	5.8	ـ متوسط النمو السكاني (%)
- Population Density	99	7	58	8	849	31	ـ الكثـافـة السكانية
- Percentage of Labour Force to Population (%)	42	26	57	34	45	53	ـ نسبـة القوى العاملـة إلى السكان (%)
- Per Capita Agriculture Product (Us. $)	68	208	129	469	88	540	ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)
	698	282	468	167	539	706	متوسط نصيب الفرد من الواردات الزراعية دولار امريكي
- Crude Oil Production (Th. B. / D.)	2047	887	473	8030	181	2209	ـ إنتـاج النفط الخام (ألف برميل / يوم)
- Crude Oil Reserves (Bill.B.)	96.5	5.1	4.5	261.5	0.2	97.8	ـ إحتياطي النفط الخام (بليون برميل)
- Natural Gas Production (Bill.Cu.M./ Year)	10868	7790	18800	73970	10053	37410	ـ إنتـاج الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب / سنة)
- Natural Gas Reserves (Bill.Cu.M.)	1498	849	8985	5355	146	5802	ـ إحتياطي الغلز الطبيعي (بليون متر مكعب)
- Refinery Capacity (Th.B. / D.)	850	80	63	1676	280	240	ـ طاقات مصافي التكرير (ألف برميل / يوم)
- Consumption Of Petroleum Products (Th.B. / D.)	54.4	0.0	81.3	30.0	90.0	70.8	ـ متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة
- Energy Consumption (Equivalent to Oil (Th.B. /D.)							برميل مكافئ نفط/سنة
- Per Capita Manufacturing Product (Us. $)	1761	301	1317	638	1712	1920	متوسط نصيب الفرد من ناتج الصناعات التحويلية دولار امريكي
- Gross Domestic Product (Us.$ Mn.)	28739	15226	8049	136039	5361	47566	الناتج المحلي الاجمالي مليون دولار امريكي
- Growth Rate in G.D.P. (%)	7.9	10.7	7.1	8.6	6.1	7.7	ـ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%)
- G.D.P. Per Capita (Us. $ Th.)	16.3	6.9	12.2	7.2	8.9	18.6	ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار أمريكي)
- Final Consumption Expenditure Per Capita(Us.$ Th.)	12.3	5.3	7.2	4.9	4.1	11.8	ـ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الإستهلاكي النهائي (ألف دولار أمريكي)
- Inflation Rate (%)	3.4	0.2	0.0	1.2	0.2	3.3	ـ معدل التضخم (%)
- Percentage to G.D.P (%) :-							**ـ النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%): ـ**
* Mining & Quarrying Sector	41.9	42.6	36.2	37.1	19.5	32.6	* قطاع الصناعات الإستخراجية
* Manufacturing Sector	10.8	4.3	10.8	8.8	19.2	10.3	* قطاع الصناعات التحويلية
* Construction Sector	2.9	7.2	6.5	8.8	4.5	8.3	* قطاع التشييد
* Trade, Restaurants & Hotels Sector	7.5	12.3	7.1	6.9	7.8	11.4	* قطاع التجارة والمطاعم والفنادق
* Transport, Storage & Communication Sector	4.3	5.8	3.6	6.3	8.9	6.3	* قطاع النقل والتخزين والإتصالات
* Government Services Sector	12.5	12.2	21.7	16.5	18.5	10.2	* قطاع الخدمات الحكومية
* Commodity Imports	30.6	30.1	29.6	20.4	76.4	55.3	* إ جمالي الواردات السلعية
* Commodity Exports	45.7	41.7	53.1	42.5	85.8	68.2	* إجمالي الصادرات السلعية
* Total Deposits with Banks	15.1	11.6	23.5	22.1	9.4	12.9	رصيد الميزان التجاري
* Gross Investments (Gross Capital Formation)	12.0	15.4	24.3	20.1	19.4	28.3	* الإستثمارات الإجمالية (إجمالي تكوين رأس المال)
* Final Consurnption Exenditure	75.3	76.2	59.3	67.4	45.8	63.2	* الإنفاق الإستهلاكي النهائي
* Deficit in Government Budget	7.6	3.3	10.5	3.3	2.7	10.4	* العجز في الميزانية الحكومية

Source : - The Joint Arab Economic Repot 2000

- Ministry of Planning - U . A . E

المصدر : ـ التقرير الإقتصادي العربي الموحد 1998

ـ وزارة التخطيط ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

جدول (13) TABLE

FORECASTS FOR SOME ECONOMIC VARIABLES

توقعات بعض المتغيرات الأقتصادية

ECONOMIC VARIABLEES	1998**	1997*	1996*	المتغيرات الأقتصادية
- Population (000)	2852	2696	2550	ـ السكان (الف نسمة)
- Workers (000)	1250	1131	1109	ـ المشتغلون (الف مشتغل)
- Crude oil Produuction (Th. B/d)	2366	2161	2161	ـ انتاج النفط الخام (ألف برميل / يوم)
- G.D.P (Bill of Dh)	186	176.3	174.2	ـ الناتج المحلي الأجمالي (بليون درهم)
- G.D.P Non Oil Sectors (Bill.of Dh.)	127.5	122.8	117.3	ـ الناتج المحلي الأجمالي عدا قطاع النفط (بليون درهم)
- Per Capital Nationl Income	58.8	59.5	61.9	ـ متوسط دخل الفرد (الف درهم)
- Gross Fixed Capital Formation (Bill.of.Dh.)	46.7	45.1	47.3	ـ اجمالي تكوين راس المال الثابت (بليون درهم)
- Fainal Consuption Expenditure (Bill.of.Dh.)	123.0	115.2	110.4	ـ الأنفاق الأستهلاكي النهائي(بليون درهم)
- Commodity Exports (Bill.of Dh.)	122.0	114.1	119.0	ـ اجمالي الصادرات (بليون درهم)
- Commodity Imports (Bill.of Dh.)	95.0	91.6	96.5	ـ اجمالي الواردات(بليون درهم)
- Inflation Rate(%)	2.1	2.8	3.3	ـ معدل التضخم(%)

* Preliminary Data

** Forecasts

* بيانات اولية

** توقعات